

وهذا هو لبّ الموضوع، فإن أحدا لا ينادى أبدا بعدم تطبيق الشريعة الإلهية الإسلامية، إنه يكون مجنوناً لو فعل، فالشرايع السماوية كلها وعلى رأسها الإسلام فوق أنها أمر الله سبحانه وتعالى إلا أنها لم تأت إلا لتقيم العدل الاجتماعي بالمساواة التامة بين البشر، من هو المجنون الذي يعترض على شريعة الله؟ معاذ الله. إنما المشكلة أيها الإخوان العاملون هناك أن الشريعة حقاً وصدقاً شريعة الله، ولكن من يطبق تلك الشريعة؟، مرة أخرى أتساءل: من سيطبق أو يطبق تلك الشريعة؟ أليسوا هم البشر؟، أليس هم أناس مثلي ومثلك حتى لو كانوا من فطاحل الفقهاء.. إذن الشريعة شريعة الله، ولكن التطبيق يبقى دائماً وأبداً من صنع البشر ومن أفعالهم ومن آرائهم وبهذا لا يكون للمطبق نفس قداسة الشريعة، فالشريعة سماوية والمطبق بشر، عرضة لأخطاء البشر وأهواء البشر.

ودعونا نأخذ مثلاً طازجاً وأخيراً.. الأستاذ الكبير خالد محمد خالد.. وهو من هو ممن لا نشك لحظة في صدق دعواه واجتهاداته، يقول: إن تطبيق الشريعة لا بد أن يحتوى على أن تكون الأمة مصدر السلطات، وأن المسلمين يختارون ممثلهم وحاكمهم بالانتخاب الحر المباشر، وأن الحقوق الديمقراطية الكاملة مشروعة وواجبة للمواطن المسلم وغير المسلم، مثل حق إبداء الرأي وحرية العقيدة إلى آخر ما يعطى ما يسمى بالحقوق الديمقراطية للمواطنين كافة في العالم المتحضر الآن. ويحيى شيخنا الكبير الأستاذ عمر التلمساني ليعطى تفسيراً مختلفاً تماماً لتطبيق الشريعة، باعتبار أن فكرة الديمقراطية نفسها فكرة غير إسلامية، وارجعوا إلى مقاله في جريدة الشعب المنشور حول هذا الموضوع لتجدوا أنه لا يتناقض فقط مع آراء الأستاذ خالد محمد خالد، ولكنه يكاد